

التقرير السنوي

2015



هيئة قطر للأسواق المالية

Annual Report 2015



Qatar Financial Markets Authority

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو الشيخ / **حميد بن حمد آل ثاني**

أمير البلاد القطري

مجلس إدارة

هيئة قطر للأسواق المالية ورئيسها التنفيذي

2 0 1 5



سعادة الشيخ
عبد الله بن سعود آل ثاني
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتورة
حصة سلطان الجابر
من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة
عضوا



سعادة الشيخ
فهد بن فيصل آل ثاني
نائب المحافظ
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة السيد
حمد علي المناعي
ممثلاً عن وزارة الاقتصاد والتجارة
عضوا



سعادة السيد
خلف أحمد المناعي
ممثلاً عن وزارة المالية
عضوا



السيد
مايكل ريان
الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال
عضوا



سعادة الشيخ
سعود بن ناصر آل ثاني
من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة
عضوا



ناصر أحمد الشيبني
الرئيس التنفيذي

صندوق بريد : 25552 - الدوحة - قطر هاتف : +974 44289999

w w w . q f m a . o r g . q a

QFMA

2015

والملؤسسات
العاملة في الدولة على
تعاونها مع الهيئة من أجل
تحقيق أهدافها.

عبدالله بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تحقيق المركز الأول عربيا والثالث
عشر على المستوى الدولي فيما يتعلق بتطور الأسواق
المالية وذلك وفقا لتقرير التنافسية الدولية 2015 -
2016، كما حافظ سوق رأس المال القطري على المرتبة
الثانية من حيث القيمة السوقية للأسهم المدرجة على
المستوى العربي والثاني عشر على مستوى دول أوروبا
وأفريقيا والشرق الأوسط وذلك وفقا لإحصائيات
اتحاد البورصات العالمي.

وعلى الرغم من كل ما تحقق خلال عام 2015، إلا
أن الهيئة تدرك أنه لايزال أمامها الكثير من الجهد
والعديد من الخطوات التي تستهدف المزيد من النمو
والتطوير لأسواق رأس المال القطرية، بما يعود على دولة
قطر بالخير والنماء.

وتتشرف هيئة قطر للأسواق المالية، بهذه المناسبة،
أن ترفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام
حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى، "حفظه الله"، وإلى سمو الشيخ
عبدالله بن حمد آل ثاني، نائب الأمير، وإلى معالي
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، لما تحظى به
الهيئة من دعم مستمر، كما تتوجه بالشكر والتقدير
للوزارات والأجهزة الحكومية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



تأثير تلك الأزمات على الأسواق القطرية محدوداً، وقد استطاعت هيئة قطر للأسواق المالية أن تحافظ على التصنيفات الدولية لأسواقنا المحلية خلال عام 2015، بل وتقدمت في بعض تلك التصنيفات سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، وذلك بفضل تبني الهيئة رؤية استراتيجية تستند على المبادئ والركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030 وخطة تنفيذية لتحقيق تلك الأهداف بما يساهم في المحافظة على سوق رأس المال القطري كسوق إقليمي تنافسي.

وقد حافظت دولة قطر على تصنيفها الائتماني، كما ارتقت من حيث درجة التنافسية على المستوى الدولي من المرتبة السادسة عشر في العام الماضي إلى المرتبة الرابعة عشر هذا العام، كما جاءت في المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط والثانية والعشرين على المستوى الدولي في مجال مكافحة الفساد، وذلك بعد أن كانت في المرتبة السادسة والعشرين على المستوى الدولي والثاني خليجياً بعد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2014 وفقاً لتقرير مؤسسة الشفافية الدولية عن عام 2015.

كما استطاعت الأسواق المالية القطرية

شهد

عام 2015

العديد من التحديات في أسواق المال الدولية، حيث أثرت الأزمات سلباً على أداء الأسواق المالية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط، وتخفيض برامج التيسير الكمي في بعض الاقتصادات العالمية وما تبعه من رفع معدلات الفائدة في الأسواق الأميركية، بالإضافة إلى الأزمات الجيوسياسية التي تزايدت وتيرتها في عام 2015 بمنطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان

في تنفيذ
خطتها الاستراتيجية.

وختاماً أتقدم بجزيل الشكر إلى
شركائنا في قطاع سوق رأس المال
على التعاون الدائم والمستمر نحو تحقيق
الأهداف التي وضعت من أجل تطوير سوق
رأس المال في الدولة.

ناصر أحمد الشبي
الرئيس التنفيذي

شركة قطر للإيداع المركزي
للأوراق المالية، شركات الخدمات المالية، الشركات
المساهمة المدرجة، الأشخاص محترفي العمل في
الأسواق المالية والمستثمرون)، والمراقبة المستمرة لكل
التعاملات في الأوراق المالية،

وواصلت الهيئة جهودها عبر خلق أطر تعاون بناءة
وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات وذلك من خلال
إبرام مذكرات تفاهم ثنائية، كما سعت إلى توفير
الموارد اللازمة لإعداد الكوادر الفنية المؤهلة، لمواكبة
التطور وضمان تطبيق أفضل المعايير الدولية فيما
يخدم قطاع سوق رأس المال.

كما عملت الهيئة على تعزيز مساهمتها في قطاع
سوق رأس المال في الدولة، من خلال تقديم كافة
أوجه الدعم للمبادرات التي من شأنها تطوير العمل
في السوق، وزيادة وعي المستثمرين والمتعاملين وفق
خطة شاملة تتضمن صغار المساهمين كذلك، مما
وصل بالسوق القطري إلى أعلى مراتب التصنيفات
العالمية في الائتمان، محاربة الفساد، الشفافية
والحرية الاقتصادية، حيث حافظت دولة قطر على
مركزها المتقدم في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية
الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)
لعام 2016، حيث حققت مركزاً متقدماً في ترتيب
التنافسية العالمي من بين (61) دولة، وتأتي كل تلك
الجهود ضمن قاعدة مساهمة هيئة قطر
للأسواق المالية الفاعلة

كلمة الرئيس التنفيذي



التي تشكل مجموعة الإجراءات التي يتم الأخذ بها بعين الاعتبار في سبيل تحقيق نظام كفاء وفعال للرقابة المالية، لزيادة مساحة الإفصاح والشفافية باعتبارهما من أهم قواعد عمل الأسواق المالية للوصول إلى أعلى مستوياتها، وتطوير التشريعات المنظمة لهذا القطاع، وتحسين بيئة العمل لحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، وذلك على أسس تنظيمية حديثة ومتطورة ثواب أفضل الممارسات العالمية.

فقد شهد العام 2015 العديد من الإنجازات والتي عملت على تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للهيئة المتمثلة في المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية مالكي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار للأسواق المالية القطرية، والحد من الأخطار التي تتعرض لها، حيث تأتي كافة تلك الجهود التي تبذلها الهيئة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية الوطنية لدولة قطر.

وفي مجال نشاط الأسواق المالية، دأبت الهيئة على إعداد الخطط والبرامج التوعوية لترجمة رسالتها على أرض الواقع بهدف تشجيع عملية الاستثمار في الأوراق المالية باعتباره من أهم روافد التنمية الاقتصادية، كما ترجمت المهام المناطة بها لقناعاتها بالأهداف السامية التي تؤديها من خلال المراقبة والإشراف الدائم والمتواصل على كافة الجهات الخاضعة لرقابتها (بورصة قطر،

يسر

هيئة قطر

للأسواق المالية إصدار تقريرها السنوي لعام 2015، والذي يسلط الضوء على ما تم إنجازه خلال العام من جهود تترجم أهداف إنشاء الهيئة وواجباتها ومسؤولياتها التي رسمت إطار تنظيم عمل الأسواق المالية والإشراف والرقابة عليها للحفاظ على مصالح الكيانات والأفراد العاملين بها، بهدف تعزيز قاعدة المساواة والشفافية والإفصاح لتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك بدعم ورؤية واضحة من القيادة الرشيدة في الدولة.

عملت هيئة قطر للأسواق المالية

منذ التأسيس على وضع

العديد من المفاهيم

والمبادئ



الباب الأول

نظرة عامة على
الاقتصاد القطري



مدخل 2
ENTRANCE 2

مركز
U.A.E.

نظرة عامة على الاقتصاد القطري وتصنيفاته الدولية

أهم مؤشرات الاقتصاد القطري

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 يقدر بـ (699.16) مليار ريال قطري
أي ما يعادل (191.55) مليار دولار أمريكي () .
عدد السكان : 2.44 مليون نسمة .
متوسط الدخل السنوي للفرد: (286.94) ألف ريال قطري
أي ما يعادل (78.61) ألف دولار أمريكي.

صندوق النقد الدولي

المصدر

International Monetary Fund - World Economic Outlook Database- October 2015

الاقتصاد القطري في سطور

تعد دولة قطر من أغنى الدول في العالم وفقاً لمعيار متوسط دخل الفرد. ويعتمد الاقتصاد القطري بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، حيث تصنف دولة قطر على أنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، بنسبة تصل إلى (25 %) من مجمل تجارة الغاز المسال العالمية، كما أن دولة قطر تمتلك احتياطي من الغاز الطبيعي يضعها في المرتبة الثالثة عالمياً بعد روسيا الاتحادية وإيران.

وقد استطاعت دولة قطر خلال سنوات قليلة أن تخطو خطوات واسعة على طريق تطبيق وتنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تستهدف تنويع مصادر الدخل بالدولة، وتوسيع قاعدتها الانتاجية، وتطوير قطاعها الخاص بأسس متينة، وقد تحقق ذلك من خلال عضوية الدولة الكاملة والنشطة في منظمة التجارة العالمية وإصدار أنظمة مخففة بشأن ممارسة الأعمال فيها، مما أتاح الفرصة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في عدة قطاعات اقتصادية داخل الدولة.

وتتمتع دولة قطر بالكثير من المزايا المشجعة للاستثمار منها تديني تكلفة رسوم الكهرباء والماء والغاز الطبيعي، إضافة إلى عدم وجود ضرائب على استيراد الآلات الكبيرة وقطع غيارها والمواد الخام، وعدم وجود ضرائب على الصادرات، أو قيود كمية على الواردات. كما لا توجد قيود على الصرف وتحويل الأرباح للخارج، مع توافر قوانين استقدام وعمل مرنة.

وتبذل دولة قطر جهوداً كبيرة للاستفادة من عائدات قطاع الطاقة في إرساء قاعدة صناعية متينة، وإنجاز بنية أساسية متطورة قادرة على خدمة الصناعات الوطنية، والاستجابة لاحتياجاتها وتحدياتها المستقبلية. وقد حققت قطر أفضل معايير الجودة في الأداء وتخفيض الكلفة على قدم المساواة مع الصناعات المثلثة في الدول المتقدمة صناعياً.

التصنيفات الدولية للاقتصاد القطري

في إطار تحقيق الركائز الأساسية لرؤية قطر 2030 فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد القطري ليصبح قادراً على المنافسة إقليمياً ودولياً، فقد حظي الاقتصاد القطري بترتيب متميز خلال عام 2015 على المستويين الإقليمي و الدولي وفقاً لتصنيفات المؤسسات الدولية، سواء فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال، أو محاربة الفساد، أو مستويات الشفافية ومكافحة عمليات غسل الأموال، أو في مجال الحرية الاقتصادية، أو على مستوى التنافسية الدولية والتصنيفات الائتمانية.

الباب الأول

نظرة عامة على الاقتصاد القطري



الباب الأول

نظرة عامة على
الاقتصاد القطري

قطر الأولى عربيا والثالثة عشر دوليا في تطور الأسواق المالية

استطاعت الأسواق المالية القطرية (الجهاز المصرفي وأسواق رأس المال) أن تحقق المركز الأول عربيا والثالث عشر على المستوى الدولي فيما يتعلق بتطور الأسواق المالية وفقا لتقرير التنافسية الدولية 2016/2015.

الدرجة	المرتبة	الأسواق المالية
5.02	13	قطر
4.70	20	الإمارات
4.42	33	البحرين
4.32	41	السعودية
4.24	45	عمان
3.82	73	الكويت

المربع التنافسية الدولية 2015 - 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي
<http://www.weforum.org/>

قطر الأولى عربيا ودوليا في كفاءة تطور الأسواق المالية

تم تصنيف الجهود التي بذلتها الأجهزة التنظيمية والرقابية بالقطاع المالي القطري فيما يتعلق بتطوير الأسواق المالية القطرية في المرتبة الأولى عربيا ودوليا فيما يتعلق بكفاءة تطور الأسواق المالية وفقا لتقرير التنافسية الدولية 2016/2015.

الدرجة	المرتبة	الأسواق المالية
5.50	1	قطر
4.90	11	الإمارات
4.60	18	البحرين
4.40	27	عمان
4.30	30	السعودية
3.80	45	الكويت

المربع التنافسية الدولية 2015 - 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي
<http://www.weforum.org/>

الباب الأول

نظرة عامة على الاقتصاد القطري

غسل الأموال

جاء الاقتصاد القطري في المرتبة الأولى خليجيا والتاسعة والثلاثين على المستوى الدولي في مؤشر معهد بازل للحوكمة الصادر عام 2015، حيث حصل الاقتصاد القطري على 4.93 درجة، والتي تشير إلى احتمالية أقل من المتوسط لحدوث عمليات تمويل للإرهاب أو غسل للأموال في قطر.

الدرجة	المرتبة	الدولة
2.53	1	فنلندا
4.93	39	قطر
8.59	162	إيران

مؤشر بازل لجمود مكافحة غسل الأموال 2015 الصادر عن معهد بازل للحوكمة
http://index.baselgovernance.org/index/Project_Description.pdf

التصنيفات الدولية لسوق المال القطري

أظهر تقرير التنافسية الدولي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تطور الأسواق المالية القطرية بصفة عامة وسوق رأس المال القطري بصفة خاصة من عدة جوانب خاصة فيما يتعلق بكفاءة تطور الأسواق المالية أو مدى توافر الخدمات المالية بسوق المال القطري أو سهولة حصول الشركات على التمويل من خلال سوق الأسهم أو كفاءة وجودة التشريعات المنظمة لبورصات الأوراق المالية.

التصنيف الائتماني

يتمتع الاقتصاد القطري بأعلى درجات التصنيف الائتماني، حيث يصنف في أعلى مراحل الفئة الاستثمارية التي تشكل الوجهة الاستثمارية المفضلة لكافة المستثمرين من مؤسسات وأفراد على المستوى الدولي. حيث جاء الاقتصاد القطري في المرتبة الأولى عربياً متساوياً مع كل من الاقتصاد الكويتي والاقتصاد الإماراتي، حيث تم تصنيف الاقتصاد القطري وفقاً لمؤسسة ستاندرد آند بورز عند مستوى (AA) ونظرة مستقبلية مستقرة، في حين تم تصنيفه وفقاً لمؤسسة موديز عند مستوى (Aa2) بنظرة مستقبلية مستقرة.

الدولة	ستاندرد آند بورز	النظرة المستقبلية	موديز	النظرة المستقبلية
قطر	AA	مستقر	Aa2	مستقر
البحرين	BBB-	سلبي	Baa3	سلبي
مصر	B-	مستقر	B3	مستقر
الأردن	BB-	مستقر	B1	مستقر
الكويت	AA	مستقر	Aa2	مستقر
عمان	BBB+	سلبي	A1	سلبي
السعودية	A+	سلبي	Aa3	مستقر
الإمارات	AA	مستقر	Aa2	مستقر

موقع تريندج إيجيبتوسيس

للإحصائيات الاقتصادية يناير 2016 <http://www.tradingeconomics.com/>

الحرية الاقتصادية

تم تصنيف الاقتصاد القطري ضمن الفئة الأكثر حرية اقتصادية (الفئة الثانية) والتي تشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2016 الصادر عن مؤسسة هيرتيدج للأبحاث، حيث جاء ترتيب الاقتصاد القطري الثالث في منطقة الشرق الأوسط بعد كل من البحرين والإمارات - من حيث الحرية الاقتصادية - محققاً المرتبة الرابعة والثلاثين على المستوى الدولي من بين 178 دولة شملها التصنيف.

الدولة	المرتبة	الدرجة
هونغ كونغ	1	88.60
قطر	34	70.70
كوريا الشمالية	178	2.30

التقرير السنوي 2016 عن الحرية الاقتصادية للعالم الصادر عن مؤسسة هيرتيدج للأبحاث والتعليم - <http://www.heritage.org/index/ranking>

التنافسية الدولية

جاء الاقتصاد القطري في عام 2016/2015 في المرتبة الأولى بمنطقة الشرق الأوسط والرابع عشر على المستوى الدولي على سلم التنافسية الدولية، حيث تطور الاقتصاد القطري تطوراً إيجابياً ارتقى به من المرتبة السادسة عشر في التقرير السابق (2014/2015) إلى المرتبة الرابعة عشر من بين 140 اقتصاد دولة وفقاً للتقرير الذي يصدر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي).

الدولة	المرتبة	الدرجة
سويسرا	1	5.76
قطر	14	5.30
غينيا	140	2.84

تقرير التنافسية الدولية 2015 - 2016

الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي <http://www.econforum.org/>

مكافحة الفساد

ارتقى الاقتصاد القطري إلى المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط والثانية والعشرين على المستوى الدولي في الجهود المبذولة لمحاربة الفساد، وذلك بعد أن كان في المرتبة السادسة والعشرين على المستوى الدولي والثاني خليجياً بعد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2014 وفقاً لتقرير مؤسسة الشفافية الدولية عن عام 2015.

الدولة	المرتبة	الدرجة
الدنمارك	1	91
قطر	22	71
الصومال	167	8

مؤسسة الشفافية الدولية، مؤشر تصنيف الدول طبقاً لحدود مكافحة الفساد <http://www.transparency.org/cpi2015/results>

الباب الثاني

هيئة قطر للأسواق المالية

قطر الأولى عربيًا والسابعة دوليًا من حيث تشريعات أسواق الأوراق المالية

حصدت التشريعات المنظمة لأسواق الأوراق المالية القطرية التي أصدرتها هيئة قطر للأسواق المالية المركز الأول عربيًا والسابع على المستوى الدولي وفقًا لتقرير التنافسية الدولية 2016/2015.

الدرجة	المرتبة	الأسواق المالية
5.90	7	قطر
5.60	13	البحرين
5.50	16	الإمارات
5.30	22	عمان
5.00	30	السعودية
4.00	85	الكويت

تقرير التنافسية الدولية 2016 - 2015 الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي
<http://www.weforum.org/>

قطر الأولى عربيًا والثالثة عشر دوليًا من حيث توافر الخدمات المالية

حققت الأسواق المالية القطرية المركز الأول عربيًا والثالث عشر على المستوى الدولي من حيث توافر الخدمات المالية وفقًا لتقرير التنافسية الدولية 2016/2015.

الدرجة	المرتبة	الأسواق المالية
5.80	13	قطر
5.70	15	البحرين
5.50	22	الإمارات
4.90	46	عمان
4.90	47	السعودية
4.40	66	الكويت

تقرير التنافسية الدولية 2016 - 2015 الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي
<http://www.weforum.org/>

سوق رأس المال القطري ثاني أكبر سوق عربي من حيث القيمة السوقية

على الرغم من الانخفاضات التي تعرضت لها أسواق رأس المال القطرية خلال عام 2015 إلا أن السوق القطري استطاع أن يحافظ على المرتبة الثانية من حيث القيمة السوقية للأسهم المدرجة به على المستوى العربي والثاني عشر على مستوى دول أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط وفقًا لإحصائيات اتحاد البورصات العالمي.

الدرجة	المرتبة	الأسواق المالية
421.06	7	السعودية
142.56	12	قطر
111.94	14	أبوظبي
83.94	16	دبي
41.12	22	مسقط
19.25	25	البحرين
N/A	N/A	الكويت

إحصائيات اتحاد البورصات العالمية

قطر الأولى عربيًا والرابعة دوليًا من حيث التمويل من خلال سوق الأسهم

حقق سوق الأسهم القطرية المركز الأول عربيًا والرابع على المستوى الدولي فيما يتعلق بسهولة الحصول على التمويل من خلال سوق الأسهم وفقًا لتقرير التنافسية الدولية 2016/2015.

الدرجة	المرتبة	الأسواق المالية
5.50	4	قطر
4.70	21	الإمارات
4.50	25	السعودية
4.40	27	عمان
4.10	38	الكويت
3.80	51	البحرين

تقرير التنافسية الدولية 2016 - 2015 الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي
<http://www.weforum.org/>



هيئة قطر للأسواق المالية

نبذة عن نشأة هيئة قطر للأسواق المالية

قضى القانون رقم (33) لسنة 2005 بإنشاء هيئة قطر للأسواق المالية، وتحويل سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حالياً) إلى شركة مساهمة قطرية بغرض تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها. وأعطى القانون للهيئة كافة الصلاحيات التنظيمية والإشرافية والرقابية اللازمة لممارسة مهامها.

وقد تولت الهيئة مهامها رسمياً في سبتمبر من عام 2007، وتم إخطار السوق والشركات المدرجة وشركات الخدمات المالية بالانتقال الرسمي للمهام الإشرافية والرقابية من السوق إلى الهيئة. بعد أن قام السوق بذلك على مدار 10 سنوات سابقة. ولمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المالية، صدر القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، ودخل حيز التنفيذ في الثامن عشر من أكتوبر 2012 ليحل بذلك محل القانون رقم (33) لسنة 2005.

الرؤية

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكون نموذجاً إقليمياً للخدمات المالية.



الباب الثاني

هيئة قطر للأسواق المالية

قيمنا

تعتمد الهيئة على القيم الجوهرية في أداء عمل موظفي ومسؤولي الهيئة وتمكين ترتيب القيم المؤسسية التي على العاملين في الهيئة الالتزام بها من خلال قيامهم بواجباتهم كالتالي:

النزاهة: تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في

معالجة القضايا واتخاذ القرارات.

التميز: السعي إلى الابتكار والإبداع والاستناد

إلى الواقع في تخطيط وتنفيذ المهام.

العدل: الحيادية والاستقلالية في التعامل مع

الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة.

المسؤولية: اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات

بوضوح وشفافية وتحمل تبعاتها.

روح الفريق: العمل التعاوني المشترك بما يحقق

المنفعة المتبادلة ويُلبي المصالح

المستهدفة.

الهوية: الحفاظ على الثقافة والقيم القطرية.

الأهداف الاستراتيجية للهيئة



تتماشى أهداف الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية والتي تم تدشينها خلال عام 2013 مع رؤية قطر الوطنية 2030، وقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (8) لسنة 2012م. كما تتفق مع الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي 2013-2016 بدولة قطر باعتبار أن الهيئة تشرف على جزء مهم وحيوي من هذا القطاع. وتحقيقاً للتوجه الاستراتيجي بإنشاء وتطوير نظام رقابي وإشرافي متكامل ومتناسق، تركز الخطة الاستراتيجية للهيئة على تسعة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

- 1- الارتقاء إلى الأسواق المالية الحديثة.
- 2- تحسين إمكانية الدخول إلى السوق، وتحسين وصول السوق إلى شركات الاستثمار والمنتجات.
- 3- إنشاء نظام رقابي وإشرافي فعال في السوق.
- 4- وضع وتنفيذ نظام تنظيمي فعال لتوفير خدمات أسواق رأس المال.
- 5- تسهيل تكوين رأس المال في الأسواق الأولية والثانوية.
- 6- تعزيز القدرة التنافسية للأسواق المالية القطرية.
- 7- تحسين التعاون الدولي.
- 8- تعزيز التعليم المالي للمستثمرين.
- 9- التحول إلى جهة تنظيمية للأسواق المالية العالمية كنموذج يحتذى به.

المهام الأساسية:

تهدف الهيئة إلى المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية مالي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار للأسواق المالية، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، من خلال القيام بما يلي:

- 1- تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.
- 2- تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
- 3- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
- 4- مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.
- 5- تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية، ويحول دون تعارض المصالح، أو استغلال المعلومات الداخلية.
- 6- مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
- 7- دعم الصلات والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.
- 8- إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

إدارة الإعلام والاتصال

تتولى مهام إعداد الخطط والبرامج الإعلامية لتوعية المستثمرين ونشر ثقافة الاستثمار في سوق المال من خلال تنظيم وتنسيق المؤتمرات واللقاءات المحلية والدولية وتحرير المطبوعات التي تعدها الهيئة.

إدارة الموارد البشرية والتدريب

تختص بتنفيذ القوانين واللوائح والنظم المتعلقة بشؤون الموظفين، وتحديد احتياجات الهيئة من الوظائف والموظفين، بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المختلفة، هذا فضلا عن إعداد دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف وتقييم الموظفين، ومتابعة تنفيذه وتطويره.

إدارة التدقيق الداخلي

تختص بالتحقق من مدى تطبيق القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، وكذا تطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة ومراقبة تنفيذ جميع القوانين واللوائح والقرارات الداخلية، هذا فضلا عن التزام الهيئة بتطبيق القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية الإدارية والرقابية.

إدارة الشؤون الإدارية والمالية

تتولى مهام توفير كافة الخدمات الإدارية اللازمة لعمل الهيئة وكذلك تنفيذ جميع الإجراءات والمعاملات المالية وفقا لقانون الهيئة واللوائح المالية لها.

إدارة الشؤون القانونية والإفاد

تختص الإدارة بإعداد مشروعات الأدوات التشريعية المختلفة التي لها علاقة بأسواق رأس المال وإعداد مشروعات القوانين واللوائح والقواعد والقرارات والتعليمات ذات العلاقة بعمل الهيئة بالتنسيق مع الوحدات الإدارية المختصة، وكذلك إعداد مشروعات العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم المتعلقة باختصاصات الهيئة، كما تقوم بمتابعة تنفيذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين لتشريعات الهيئة، كما تقوم بالتحقيق في الوقائع والمخالفات المنسوبة لموظفي الهيئة، وإعداد المذكرات اللازمة بنتائج التحقيق مشفوعة بالرأي القانوني وعرضها على السلطة المختصة، كما تقوم بمتابعة القضايا المرفوعة من أو ضد الهيئة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

إدارة الشكاوى

تختص بالنظر في الشكاوى المقدمة للهيئة في الموضوعات ذات العلاقة وذات الصلة بالأنشطة المنظمة من قبل الهيئة والوظائف الخاضعة لرقابتها، والمقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وذلك ضد أي من الأشخاص المرخصين من قبل الهيئة، وكذا متابعة الشكاوى المقدمة للجهات الخاضعة لرقابة الهيئة (بورصة قطر، شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، شركات الخدمات المالية) والنظر في القرارات المتخذة بشأنها من قبلهم، هذا فضلا عن الشكاوى ضد أي جهة أخرى تزاوّل أي نشاط من أنشطة الأسواق المالية أو قامت بوظيفة من الوظائف الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة دون ترخيص بذلك.

إدارة تقنية المعلومات

تتولى إدارة تقنية المعلومات تحديد وتطوير ومتابعة سياسات تقنية المعلومات بالهيئة والعمل على تنفيذها من خلال مشاريع مختلفة تدعم عمل الإدارات المختلفة بالهيئة.

الباب الثاني

هيئة قطر للأسواق المالية

التنظيم الإداري للهيئة

إدارة الأوراق المالية وشؤون الإصدار

تختص بمتابعة كافة المعلومات والبيانات المفصّل عنها من قبل الشركات المدرجة للجمهور في جميع وسائل النشر والإعلان المختلفة. وتقوم بالتأكد من إفصاح جميع الشركات المدرجة في بورصة قطر عن بياناتها المالية الدورية خلال العام، ومراجعة تقارير الحوكمة لتلك الشركات، وطلب تعديل بعضها ليكون متوافقاً مع نظام حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة.

إدارة العمليات، المتابعة وشؤون التراخيص

تتولى الإدارة مهام الترخيص للأسواق المالية وشركات الخدمات المالية واعتماد الأشخاص محترفي العمل بالأسواق المالية، وكذا مهام الرقابة والتفتيش على الجهات المرخص لها من قبل الهيئة، وذلك بهدف المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وضمان استقرار الأسواق وحماية مالكي الأوراق المالية.

إدارة الأبحاث والتخطيط والتعاون الدولي

تتولى شؤون البحوث ورصد كافة التطورات في الأسواق المالية وإجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية، والتعاون الدولي مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة من أجل تطوير الأسواق المالية القطرية.

الرسالة

حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.





الباب الثالث

جهود هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام

2015

- تجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير الهيكل التنظيمي للمهنة، وذلك من خلال استحداث وحدات وإدارات جديدة، حيث وافق مجلس إدارة المهنة على الهيكل الجديد وجاري استكمال إجراءات اعتماده وتفعيله في أقرب وقت.

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

تتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، من خلال تعزيز مبدأ العدالة والنزاهة، وترسيخ أسس التعامل السليم والعادل. وتشرف الهيئة على الجهات التالية:

- 1- بورصة قطر.
- 2- شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية .
- 3- الشركات المدرجة.
- 4- شركات الخدمات المالية .
- 5- الأشخاص محترفي العمل في الأسواق والأنشطة المالية.
- 6- المستثمرون.
- 7- المدققون الخارجيون والمقيّمون الماليون.



أذن خزينة و(8) طلبات إدراج سندات دين حكومية، وعدد (2) طلب إدراج حقوق اكتتاب.

• باشرت الهيئة العمل بالخدمة الإلكترونية لترقيم الأوراق المالية، حيث أصدرت الهيئة (43) رقم دولي (ISIN) و(CFI) لعدد (43) إصداراً لورقة مالية (أسهم، حقوق اكتتاب، أذن خزينة، سندات دين حكومية).

• أطلقت هيئة قطر للأسواق المالية مجموعة من الخدمات الإلكترونية على بوابة الحكومة الإلكترونية، التي توجه للمتعاملين من المستثمرين أفراد/شركات، والتي تأتي في إطار توجه الدولة في تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية 2020، وتشمل طلبات الخدمات الإلكترونية على ثلاثة أنواع جزء خاص بالخدمات المتعلقة بالأوراق المالية المدرجة ببورصة قطر وجزء معني بالخدمات الإلكترونية الخاصة بشركات الخدمات المالية الأخير معني بالشكاوى.

• تلقت الهيئة عدد (43) تقرير حوكمة صادر عن الشركات المدرجة ببورصة قطر، وتقييم تلك التقارير بناء على مدى التزام أو عدم

• تم تطبيق نظام بيع حقوق الاكتتاب لأول مره خلال عام 2015، حيث تلقت الهيئة طلبي إدراج وبيع حقوق اكتتاب لشركتين مدرجتين ببورصة قطر، حيث تم تداول ما قيمته (2.9) مليون ريال قطري من حقوق الاكتتاب بعد موافقة الهيئة على ادراجها وبيعها في بورصة قطر.

• قامت هيئة قطر للأسواق المالية بإنشاء قسم مستقل مختص بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تولى القسم دراسة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمنهجية التي وضعها صندوق النقد الدولي، كما قام بمتابعة العمليات المشبوهة ومراجعة البيانات الأسبوعية الواردة من شركات الخدمات المالية، وكذا الإيداعات النقدية التي تتم من خلال شركات الخدمات المالية.

• قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام نظام الاستحواذ والاندماج، مما يتيح للهيئة إعفاء بعض الجهات جزئياً أو كلياً من متطلبات أحكام هذا النظام مراعاة للمصلحة العامة أو وفقاً لما تقتضيه مصلحة السوق وحماية المستثمرين.

• قامت الهيئة بإصدار قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار العقارية، وذلك تمهيداً لإدراج عدداً من الصناديق العقارية ببورصة قطر، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنوع الأدوات الاستثمارية في سوق رأس المال القطري.

• قامت الهيئة بإعادة إصدار معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية العاملة في بورصة قطر، مما يكفل مركزاً مالياً قوياً لهذه الشركات.

• قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الثانية، مما يسهل إجراءات إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة بهذا السوق.

• تلقت الهيئة طلبات إدراج أسهم لعدد ثلاث شركات وطلب واحد للطرح والإدراج، هذا فضلاً عن عدد (33) طلب إدراج



الباب الثالث

جهود هيئة قطر للأسواق المالية



الباب الثالث

جهود هيئة قطر للأسواق المالية خلال عام

2015



الاحتياطي (Servers and Backup Solution).

• شاركت الهيئة في جميع ورشات العمل الخاصة باستراتيجية الحكومة الالكترونية 2020.

• في إطار الحد من المخاطر ورفع درجة الأمان بالأنظمة الإلكترونية لسوق رأس المال القطري شاركت الهيئة في أعمال لجنة أمن المعلومات الخاصة بالقطاع المالي، كما قامت بدراسة لتقييم المخاوف بشأن قدرات تجاوز حالات فشل الأنظمة في شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، هذا فضلا عن المشاركة والمتابعة لنظام فحص نظام تواصل الأعمال (BCP) ببورصة قطر.

• استضافت هيئة قطر للأسواق المالية الاجتماع الثاني عشر والثالث عشر للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لمناقشة عدة موضوعات تتعلق بمستجدات وتطورات أسواق رأس المال بدول المجلس، وتعزيز التعاون ودعم الصلات بين الهيئات الرقابية على الأسواق المالية.

• عقدت اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها السادس في الخامس عشر من شهر سبتمبر بالدوحة برئاسة سعادة الشيخ/ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي - رئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية، وقد ناقش الاجتماع ضرورة الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لهذه الأسواق بما يحقق العدالة والكفاءة في إطار مبادئ الحوكمة

• تم عقد ندوة متعلقة بتطبيق نظام الحوكمة للتواصل مع الشركات المساهمة المدرجة و الرد على الاستفسارات المتعلقة بكيفية إعداد التقرير الخاص بالحوكمة.

• تابعت الهيئة المعلومات المفصّل عنها لجمهور المستثمرين من قبل الشركات المدرجة، وذلك للتأكد من مدى امتثالها لأنظمة الهيئة ومحاسبتها في حالة عدم الامتثال.

• تمت الموافقة على اعتماد شركة واحدة كوكيل وسيط لشركة خدمات مالية مرخصة.

• أصدرت الهيئة دليل الموارد البشرية لكافة العاملين بها، متضمنا كافة الإجراءات والعمليات الإدارية الخاصة بإدارة الموارد البشرية.

• تم تدريب عدد (247) موظفاً (بالتكرار) بمختلف الفئات الوظيفية وذلك في عدد من الدورات المتنوعة والتي من بينها:

- دورات لربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي.
- دورات مكثفة للقيادات القطرية تشمل مدراء الإدارات.
- دورات فردية تنفيذا لخطة التدريب المعدة مسبقاً مع الإدارات بالهيئة.

- برامج مستضافة لتغطية احتياجات خاصة بالهيئة.

• تم وضع خطة عمل لتوثيق بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف المستحدثة في الهيكل التنظيمي الجديد، وذلك تمهيدا لتفعيله عقب الانتهاء من إجراءات اعتماده.

• قامت الهيئة بتنفيذ مشروع تطوير الخوادم ونظام النسخ

الباب الثالث

جهود هيئة قطر للأسواق المالية



التزام تلك الشركات بمواد نظام الحوكمة تبين ما يلي:

- نسبة الالتزام بمواد نظام الحوكمة (90.6%).
- نسبة عدم الالتزام بمواد نظام الحوكمة (8.9%).
- نسبة عدم الانطباق بمواد بنظام الحوكمة (0.5%).

• تلقت الهيئة عدد (129) تقريراً مالياً ربع سنوي صادر عن الشركات المدرجة ببورصة قطر، بالإضافة إلى عدد (43) قائمة مالية سنوية عن عام 2015، وذلك وفقاً لسياسات الإفصاح التي أعدتها الهيئة في هذا الشأن.

• تابعت الهيئة عدد (11) طلب استحواذ مباشر وغير مباشر داخلي وخارجي وذلك للتحقق من مدى التزام الشركات بالنظم و التشريعات ذات الصلة.

• تلقت الهيئة خلال العام 2015 عدد (9) شكاوى، تم الفصل في عدد (4) شكاوى، وجاري النظر في عدد (5) شكاوى.

• تم تحويل عدد من المخالفات إلى لجنة التحقيق بالهيئة خلال العام 2015، حيث تم الفصل في عدد (19) قضية كانت منظورة أمام لجنة التحقيق، وذلك بإحالة عدد (8) مخالفة إلى لجنة المحاسبة وتوجيه عقوبة تنبيه لعدد (3) شركات خدمات مالية - وشركات وساطة، كما تم عقد تسوية بالتصالح لعدد (5) قضايا وتوجيه (إنذار) لشركة واحدة فيما يخص المخالفة المنسوبة لها، وحفظ قضيتان منظورتان أمام اللجنة.

• قامت لجنة المحاسبة خلال العام بالنظر في عدد (12) مخالفة من المخالفات المحالة إلى اللجنة، بالإضافة إلى تظلم واحد من تظلمات قرار لجنة المحاسبة، حيث يتم المحاسبة عن المخالفات التي تسفر عنها التحقيقات من خلال لجنة المحاسبة المشكلة بناء على قرار مجلس إدارة الهيئة.

• بحثت لجنة التظلمات بالهيئة خلال عام 2015 في اثني عشر تظلماً وطلب وقف تنفيذ، وذلك من خلال عقد ثماني جلسات يسبق كل منها اجتماعاً مغلقاً للمداولة بشأن ما ثبت فيه من تظلمات، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التظلمات بالهيئة لجنة مستقلة برئاسة أحد الرؤساء بمحكمة الاستئناف وعضوية اثنين من قضاتها، واثنين من ذوي الخبرة في مجال تعاملات الأوراق المالية، وتختص بالبث في التظلمات من القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة.

• تطبيقاً لسياسة الإحلال والتوطين تم التنسيق مع الوزارة المختصة لإبتعاث عدد (27) من القطريين لشغل وظائف في الهيئة مستقبلاً، كما تم اقتراح زيادة عدد المبتعثين إلى (56) مبتعثاً موزعين على فترات تنتهي في 2026 وذلك لخدمة الهيكل التنظيمي الجديد، كما تم رفع نسبة الموظفين القطريين بالهيئة لتصبح 44 % من إجمالي القوة العاملة بالهيئة.

• لم يتم الترخيص خلال عام 2015 لأي شركة خدمات مالية قائمة بإضافة أية أنشطة من أنشطة الخدمات المالية إلى أنشطتها السابق الترخيص بها، كما لم يتم الترخيص لشركات جديدة بمزاولة أية أنشطة من أنشطة الخدمات المالية.

• تم تسجيل عدد (7) مكاتب أو شركات في جدول المدققين الخارجيين بالهيئة وعدد (7) مكاتب تقييم في جدول المقيمين الماليين بالهيئة خلال عام 2015.

• تم الترخيص لعدد (3) مستشاري إدراج في سوق الشركات الناشئة.

• شاركت الهيئة في إعداد ومراجعة الأدوات التشريعية الخاصة بوزارة الاقتصاد والتجارة عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2014 الصادر بتاريخ 2014/3/11.

• قامت الهيئة بمراجعة واعتماد التعديلات القانونية على قواعد التعامل في بورصة قطر.

• كما قامت باعتماد الإشعار الخاص بقواعد التداول بالهامش الصادر عن البورصة.



الباب الرابع

إحصائيات أعمال الهيئة خلال عام
2015

للأسواق المالية في مجالات الرقابة والإشراف وعملها الحيوي وعرض مستجدات سوق رأس المال القطري.

• وقع ممثل الهيئة وممثلي هيئات أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون مذكرة تفاهم مشتركة بين الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون ودعم الصلات والروابط بين الهيئات الرقابية على الأسواق المالية.

• وقع الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية السيد/ ناصر أحمد الشيبني والرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال السيد/ مايكل رايمان مذكرة تفاهم مشتركة تهدف إلى توحيد الجهود ما بين إدارات الموارد البشرية في الهيئتين في سبيل تطوير الموظفين القطريين في قطاع الخدمات المالية وتعزيز تنمية المهارات والتعليم في سبيل التطوير المهني.

• وقعت هيئة قطر للأسواق المالية والهيئة الرقابية للقطاع المالي في لوكسمبورغ مذكرة تفاهم بينهما بشأن التعاون وتبادل الخبرات في مجال الإشراف والرقابة على الأسواق المالية.

• في إطار استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2020، انضمت الهيئة إلى الشبكة الحكومية وتم الربط الإلكتروني مع وزارة المالية.

• تم إعداد وتنفيذ الموقع الإلكتروني لورشة عمل "Risk Based Supervision and SME Financing Through Capital Markets".

• شاركت الهيئة في عدد من الفعاليات المحلية والدولية منها:

- رعاية المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي - كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة - الدوحة.
- الاجتماع التاسع لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية- 18 فبراير 2015 - الجزائر.
- اجتماع لجنة أفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية للأوراق المالية (الآيسكو) - سلطنة عمان.
- المؤتمر السنوي الأربعون للمنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSCO) - المملكة المتحدة - لندن.
- إقامة مأدبة سحور رمضانية لموظفي الهيئة.
- المشاركة في فعاليات اليوم الرياضي للدولة.



والشفافية. إضافة إلى ضرورة وضع آليات مناسبة لتبادل المعلومات والخبرات بين أسواق دول المجلس، وتطوير معايير الرقابة على أسواق رأس المال، والمحافظة على كفاءة وسلامة التعاملات فيها، بالإضافة إلى التعاون في تنظيم الإصدارات العامة للأوراق المالية وتشجيع الإدراج والتداول في أسواق دول المجلس.

• نظمت هيئة قطر للأسواق المالية بالتعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة وبورصة إسطنبول، ورشة عمل حول "توعية المستثمرين والمجتمع المالي"، بهدف تطوير مفاهيم علاقات المستثمرين وثقافة المجتمع المالي بها.

• استضافت هيئة قطر للأسواق المالية ورشة عمل لجنة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) لمنظمة الآيسكو (IOSCO)، وذلك في إطار سعيها الدائم إلى تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية، وكسب الخبرات والدراسات العالمية في قطاع أسواق رأس المال لتطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بدعم البنية التشريعية للمتعاملين في هذه الأسواق وفرصة لتدريب أكبر قدر من الكوادر المحلية على التشريعات الدولية.

• استقبلت الهيئة وفدا من وزارة الداخلية بالدولة بهدف التعرف على طبيعة عمل هيئة قطر للأسواق المالية في مجالات الرقابة والإشراف والمهام التي تقوم بها في مجال تعزيز سوق رأس المال القطري عبر الرقابة والإشراف.

• قامت الهيئة بزيارة إلى كلية أحمد بن محمد العسكرية لتقديم عرض تعريفى على الطلاب حول طبيعة عمل هيئة قطر

إحصائيات أعمال الهيئة خلال عام 2015

شركات الخدمات المالية المرخص لها من الهيئة

- نشاط تقديم خدمات حفظ الأموال (النقد أو الأوراق المالية).
- نشاط إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.
- نشاط التعهد بتغطية اصدار الأوراق المالية.
- نشاط إدارة إصدار الأوراق المالية.
- نشاط تزويد السيولة.
- نشاط الأعمال والخدمات التي تمارسها الأسواق المالية المنظمة.
- نشاط الأعمال والخدمات التي تمارسها جهة الإيداع.
- نشاط الأعمال والخدمات التي تمارسها شركة مقاصة.
- الأعمال والخدمات والأنشطة الأخرى التي تحددها اللوائح والأنظمة الصادرة عن الهيئة.

- أهم أنشطة الخدمات المالية التي تعمل بترخيص من الهيئة وتحت رقابتها:
- نشاط تنفيذ أوامر بيع وشراء الأوراق المالية لصالح الغير.
- نشاط تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه.
- نشاط أمانة الاستثمار.
- نشاط إقراض واقتراض الأوراق المالية.
- نشاط التداول بالهامش.
- نشاط تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية.

الشركة	نوع النشاط	تاريخ الترخيص
المجموعة للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	1997
دلالة للوساطة	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	2005
مجموعة الاستثمارات الخليجية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	1997
الشركة الإسلامية للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	2003
دلالة للوساطة الإسلامية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	2005
شركة قطر للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	1997
الشركة العالمية للأوراق المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	1997
شركة كيو إن بي للخدمات المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية	2011
شركة الأهلي للوساطة	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية	2011
شركة البنك التجاري للخدمات الاستثمارية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية 5. أمانة الاستثمار	2011
شركة الريان للوساطة المالية	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير 3. تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية 5. أمانة الاستثمار	2011
بنك اثش اس بي سي الشرق الاوسط	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	2013
بنك قطر الوطني	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	2012
بنك ستاندرد تشارترد	1. تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير	2012

الاسواق المالية المرخص لها من الهيئة

اسم السوق	نوع السوق	تاريخ الترخيص
السوق الرئيسية - بورصة قطر	سوق تداول الأوراق المالية للشركات المساهمة العامة	1997
سوق الشركات الناشئة - بورصة قطر	سوق تداول الأوراق المالية للشركات الصغيرة والناشئة	2011

شركات الإيداع والمقاصة المرخص لها من الهيئة

الشركة	نوع النشاط	تاريخ الترخيص
شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	الإيداع المركزي والمقاصة للأوراق المالية	2013

الباب الرابع

إحصائيات الهيئة خلال العام 2015

الباب الرابع

إحصائيات أعمال الهيئة خلال عام

2015

ملخص أعمال لجنة التظلمات بالهيئة

2015	2014	البيان
3	9	عدد التظلمات التي تم قيدها بسجل التظلمات
1	6	عدد طلبات وقف التنفيذ التي قدمت إلى اللجنة
8	4	عدد التظلمات المقيدة خلال عام 2014 وتم الفصل فيها خلال سنة 2015
12	19	إجمالي عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي نظرتها اللجنة
12	7	إجمالي عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي تم الفصل فيها
0	11	إجمالي عدد التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي ما تزال قيد نظر اللجنة
8	11	عدد جلسات اللجنة
16	11	عدد اجتماعات اللجنة

الأشخاص محترفي التعامل في الأسواق المالية المرخص لهم من الهيئة

2015	2014	الشخص محترف التعامل في الأسواق المالية المرخص له من الهيئة
5	1	عضو مجلس إدارة
	4	نائب مدير عام
3	3	مسؤول التزام
3	2	مسؤول مكافحة غسل الأموال
1	1	نائب مسؤول مكافحة غسل الأموال
1	5	مدير مكاتب خلفية
2	11	مدير حساب
2		مدير تداول
	3	مدير مالي
4	13	ممثل وسيط
3	6	ممثل أمين حفظ
3	2	مدقق داخلي
1	2	مسؤول إدارة المخاطر
3		محال مالي
31	83	المجموع الكلي

إدارة الحسابات والترخيص والرقابة - هيئة سوق المال

إحصائيات التقييم الدولي للأوراق المالية

2015	2014	البيان
20.00%	12	التقييم الدولي للأهم
N/A	2	التقييم الدولي لحقوق الاكساب
166.67%	8	التقييم الدولي للسندات الحكومية
-8.33%	33	التقييم الدولي لأذون الخزينة

إحصائيات التفتيش على شركات الخدمات المالية من قبل الهيئة

2015	2014	البيان
11	11	عدد الشركات التي تمت زيارتها للتفتيش
20	30	عدد الزيارات التفتيشية
7	9	عدد التقارير الرقابية المرفوعة
10	-	عدد البرامج والتقارير التي تم تطويرها لفائدة الرقابة والتفتيش

الباب الرابع

إحصائيات الهيئة خلال العام 2015

الشركات

الشركة	الرمز	أرباح هذه الشركة المتوقعة
شركة المتحدة للتنمية	UDCD	354,086,250
شركة بروة العقارية	BRES	389,124,637
أزدان القابضة	ERES	2,652,496,691
مزاي قطر للتطوير العقاري	MRDS	105,000,000

الاتصالات

Ooredoo	ORDS	320,320,000
فودافون قطر	VFGS	845,400,000

النقل

شركة الملاحة القطرية	QNNS	114,525,200
شركة الخليج للمخازن	GWCS	47,560,975
ناقلات	QGT5	560,000,000

12,175,185,871

المجموع

الشركات المرخص بإدراجها من قبل الهيئة

بلغ عدد الشركات المدرجة بالسوق القطري مع نهاية العام 43 شركة، تتوزع أنشطتها على سبعة قطاعات رئيسية هي: البنوك والخدمات المالية، التأمين، الصناعة، الخدمات، العقارات، الاتصالات، والنقل. وقد بلغ إجمالي القيمة السوقية لرؤوس أموالها المدرجة مع نهاية العام نحو 553.2 مليار ريال قطري مما يعادل 151.5 مليار دولار أمريكي.

البنوك و الخدمات المالية

الشركة	الرمز	أرباح هذه الشركة المتوقعة
بنك قطر الوطني	QNBK	699,729,438
مصرف قطر الإسلامي	GIBK	236,293,200
البنك التجاري	CBQK	326,629,210
بنك الدوحة	DHBK	258,372,252
البنك الأهلي القطري	ABQK	181,717,253
بنك قطر الدولي الإسلامي	QIHK	151,368,749
مصرف الريان	MARK	750,000,000
بنك الخليج التجاري	KCBK	360,000,000
الشركة الوطنية للإجارة	NLCS	49,480,200
الدلالة	DBIS	28,416,000
شركة قطر وعمان للاستثمار	QOIS	31,500,000
المجموعة الإسلامية القابضة	IHGS	4,000,000

البضائع و الخدمات الاستثمارية

شركة زاد القابضة	ZHCD	13,081,068
القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية	QGMD	11,550,000
السلام العالمية للاستثمار المحدود	SIS	114,314,587
الرعاية الطبية	MCGS	28,144,100
شركة قطر للسبائك وتوزيع الأفلام	QCFS	6,280,795
شركة قطر للوقود	QFLS	84,459,375
شركة ودام الغذائية	WDAM	18,000,000
الميرة للمواد الاستهلاكية	MERS	20,000,000

الصناعات

الشركة القطرية للصناعات التحويلية	QIMD	47,520,000
شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت	QNCD	54,010,656
الصناعات القطرية	IQCD	605,000,000
مجموعة المستثمرين القطريين	QIGD	124,326,778
شركة الكهرباء والماء القطرية	QEWS	110,000,000
مجمع شركات المناعي	MCCS	45,619,200
أعمال	AHCS	630,000,000
شركة الخليج الدولية للخدمات	GISS	185,840,869
شركة مسعيد للبتروكيماويات	MPHC	1,256,317,500

التأمين

شركة قطر للتأمين	QATI	184,621,437
شركة الدوحة للتأمين	DOHI	50,000,000
الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين	QGR1	79,551,549
مجموعة الخليج التكافلي	AKHI	25,527,902
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين	QISI	15,000,000

المقيمون الماليون والمدققون الخارجيون المسجلون لدى الهيئة

المدققون الخارجيون

طلال أبو غزالة وشركاه
برايس وترهاوس كوبرز (ذ م م)

المقيمون الماليون

شركة أكسس مورستينز
برايس وترهاوس كوبرز (ذ م م)
بي كاف قطر

المدققون الخارجيون والمقيمون الماليون

رودل أند بارتز
ديلويت أند توش
كي بي إم جي
أرنست ويونغ
مكتب السادة سعود عبدالله آل حنزاب

الباب الخامس

ملخص عام لسوق الأوراق المالية القطري

2015

أنشطة التدريب للعاملين بالهيئة



النوع	2015	2014	النوع
أخرى	59	25	ورشة عمل
مؤتمرات وندوات ومعارض	12	34	برنامج تدريبي
ربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي	56	98	ورشة عمل
التدريب الداخلي	561.7%	225	5
التدريب الخارجي	347.1%	237	14
	12	-	5
	5	-	7
	17	88	115
	59	53	39

إحصائيات الإدراج والاستحواذ

النوع	2015	2014	النوع
طلبات الإدراج للأوراق المالية	29	28	3.57%
طلبات الإدراج لحقوق الاكتتاب	2	0	N/A
طلبات الطرح والإدراج	1	1	-
طلبات الاستحواذ والاندماج	11	12	-8.33%

إحصائيات حوكمة الشركات

فيما يلي إحصائية توضح مدى التزام الشركات بمواد نظام الحوكمة حسب التصنيف القطاعي:

أدوات الدين الحكومية

السندات الحكومية المدرجة

الإجمالي	10 سنوات	7 سنوات	5 سنوات	3 سنوات	
2014					
400,000		95,000	95,000	210,000	العدد
4,000,000		950,000	950,000	2,100,000	القيمة (بالآلاف ريال قطري)
2015					
1,397,500	110,000	175,000	557,500	555,000	العدد
13,975,000	1,100,000	1,750,000	5,575,000	5,550,000	القيمة (بالآلاف ريال قطري)
249.38%		84.21%	486.84%	164.29%	% التغير

أدوات الخزانة المدرجة

الإجمالي	9 أشهر	6 أشهر	3 أشهر	
2014				
2,590,000	941,000	668,500	980,500	العدد
25,900,000	9,410,000	6,685,000	9,805,000	القيمة (بالآلاف ريال قطري)
2015				
2,657,391	720,000	640,391	1,297,000	العدد
26,573,910	7,200,000	6,403,910	12,970,000	القيمة (بالآلاف ريال قطري)
2.60%	-23.49%	-4.20%	32.28%	% التغير

السندات الحكومية المتداولة

% التغير	2015	2014	
176.04%	5,599,733	2,028,623	قيمة تداولات السندات الحكومية (بالآلاف ريال قطري)
179.28%	558,550	200,000	عدد السندات الحكومية المتداولة
56.00%	39	25	عدد صفقات تداول السندات الحكومية

أدوات الخزانة المتداولة

% التغير	2015	2014	
-70.93%	1,148,319	3,950,551	قيمة تداولات أدوات الخزانة (بالآلاف ريال قطري)
-70.92%	115,500	397,200	عدد أدوات الخزانة المتداولة
-71.70%	15	53	عدد صفقات تداول أدوات الخزانة

الأسهم

حقوق الاختيار

الشركة	القيمة المتداولة (ريال قطري)	عدد الأسهم المتداولة	عدد الصفقات المتداولة
الخليج للمغازن	1,545,676.60	62,237	138
الإسلامية القابضة	1,421,366.92	98,951	128
المجموع	2,967,043.52	161,188	266

الأسهم المدرجة

% التغير	2015	2014	
-16.67%	10	12	عدد الإدراجات
-91.34%	130,697,427	1,508,389,266	عدد الأسهم التي تم إدراجها

الباب الخامس

ملخص عام لسوق الأوراق المالية 2015

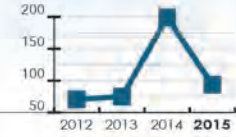


الباب الخامس

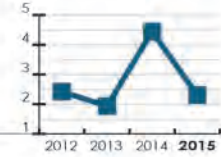
ملخص عام لسوق الأوراق المالية القطري
2015

تداولات الاسهم

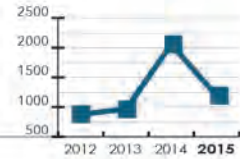
قيمة التداول (ريال قطري)	2012	2013	2014	2015
% التغير 2014-2015	-52.97%	70,673,865,500.04	74,886,053,776.82	199,292,756,279.19
				93,720,054,490.08



عدد الاسهم المتداولة	2012	2013	2014	2015
% التغير 2014-2015	-48.14%	2,428,190,041	1,937,534,283	4,439,856,747
				2,302,409,707



عدد الصفقات	2012	2013	2014	2015
% التغير 2014-2015	-42.15%	881,638	961,811	2,058,604
				1,190,807



إحصاءات الشركات المدرجة

عدد الشركات المدرجة

النسبة المئوية للمجموع	عدد الشركات المدرجة	القطاع
27.91%	12	البنوك والخدمات المالية
18.60%	8	الخدمات والسلع الاستهلاكية
20.93%	9	الصناعات
11.63%	5	التأمين
9.30%	4	العقارات
4.65%	2	الاتصالات
6.98%	3	النقل
100%	43	المجموع



الباب الخامس

ملخص عام لسوق الأوراق المالية 2015

المؤشر العام

% التغير	2015	2014
-15.11%	10,429.36	12,285.78



القيمة السوقية (بالريال القطري)

% التغير	2012	2013	2014	2015
2014-2015				
-18.26%	459,883,620,869.07	555,606,339,793.27	676,791,631,974.17	553,176,101,208.49

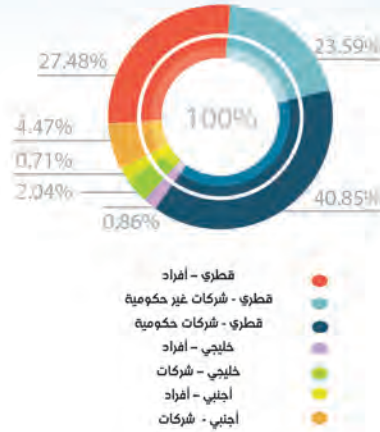


% التغير	2015	2014	
-53.35%	374,880,217.96	803,599,823.71	معدل قيمة التداول (ريال قطري)
-48.56%	9,209,638.83	17,902,648.17	معدل كمية التداول
-42.62%	4,763.23	8,300.82	معدل الصفقات المتداولة

معدل التداول اليومي



نسب ملكية الأسهم بحسب فئات المستثمرين 2015



مؤشر بورصة قطر والأسواق الخليجية

معدل نمو مؤشر بورصة قطر والأسواق الخليجية

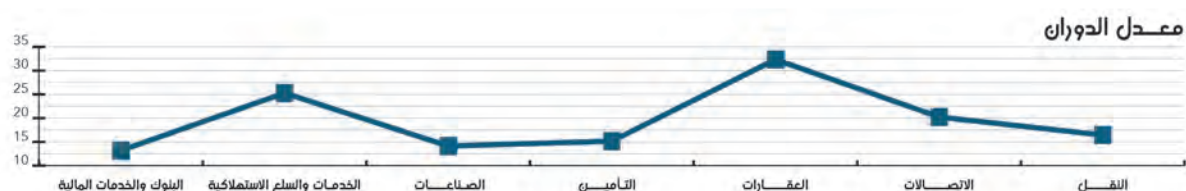
مؤشر الأسواق الخليجية	2014	2015	% معدل النمو
بورصة قطر	12,285.78	10,429.36	-15.11%
بورصة تداول (المملكة العربية السعودية)	8,333.30	6,911.76	-17.06%
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	4,528.93	4,307.26	-4.77%
سوق دبي للأوراق المالية	3,774.00	3,151.00	-16.55%
سوق الكويت للأوراق المالية	6,535.72	5,615.12	-14.08%
سوق البحرين للأوراق المالية	1,426.57	1,215.89	-15.48%
سوق مسقط للأوراق المالية	6,343.22	5,406.22	-14.77%

موقع زاويا الالكتروني ومواقع البورصة الالكترونية للدول

الباب الخامس

ملخص عام لسوق الأوراق المالية 2015

القطاع	القيمة السوقية (بآلاف ريال قطري)	قيمة التداول (بآلاف ريال قطري)	حجم الأسهم المتداولة	% معدل الدوران
البنوك والخدمات المالية	228,850,604.76	30,133,668.42	507,165,006	13.17%
الخدمات والسلع الاستهلاكية	23,998,234.96	6,059,353.67	149,138,418	25.25%
الصناعات	150,213,952.46	21,226,748.40	312,090,673	14.13%
التأمين	22,112,643.00	3,354,654.77	43,948,164	15.17%
العقارات	66,577,972.55	21,535,082.45	837,417,809	32.35%
الاتصالات	34,760,580.00	7,031,084.45	316,678,325	20.23%
النقل	26,662,113.48	4,379,462.33	135,971,312	16.43%
المجموع	553,176,101.21	93,720,054.49	2,302,409,707	16.94%



المستثمرون

ملكية الأسهم بحسب فئات المستثمرين

الفئة	2014 (أريال قطري)	2014 % النسبة للمجموع العام	2015 (أريال قطري)	2015 % النسبة للمجموع العام
قطري - أفراد	181,309,436,402.14	26.79%	152,000,194,540.99	27.48%
قطري - شركات غير حكومية	143,328,022,370.14	21.18%	130,475,520,112.93	23.59%
قطري - شركات حكومية	295,694,965,943.98	43.69%	225,981,381,536.58	40.85%
خليجي - أفراد	6,488,704,899.23	0.96%	4,747,178,323.20	0.86%
خليجي - شركات	15,348,343,634.69	2.27%	11,290,901,725.64	2.04%
أجنبي - أفراد	4,680,882,884.61	0.69%	3,935,707,602.56	0.71%
أجنبي - شركات	29,941,275,839.38	4.42%	24,745,217,366.59	4.47%
المجموع	676,791,631,974.17	100.00%	553,176,101,208.49	100.00%





KHALIFA STADIUM
QATAR 2022

2015

ANNUAL REPORT

QFMA

